

Distr.: General
14 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 23 (ب) من القائمة الأوليّة*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المقدم عملاً

بقرار الجمعية العامة 247/73.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/50

280820 110820 20-09484 (A)



تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

أولا - نظرة عامة على التنمية الصناعية

ألف - مقدمة

- 1 - أبرز التقريران السابقان عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/73/121 و A/71/264) أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الرخاء المشترك، ومكافحة تغير المناخ، والأضرار البيئية الأخرى. وقدم الاستعراض الإحصائي الوارد في هذين التقريرين أدلة واضحة تبين الأثر الإيجابي للصناعة التحويلية في القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق الشمول.
- 2 - وقبل 10 سنوات فقط من بلوغ عام 2030 المستهدف، دخل المجتمع العالمي عقدا من العمل لتسريع التقدم نحو تحقيق "العالم الذي نصبو إليه". فالقضاء على الفقر لا يزال بعيد المنال، وأوجه عدم المساواة آخذة في الازدياد، وتغير المناخ يتسبب في الدمار. وقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في حدوث اضطرابات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وهي تهدد بعرقلة التقدم الإنمائي المحرز على مدى عقود. وفي الوقت نفسه، قد تتيح الأزمة فرصا لبناء مستقبل أفضل.
- 3 - وبعد مرور سنتين على التقرير السابق، من الجلي أن حسن أداء الاقتصاد والصناعة ضروري لجميع الأمم والمجتمعات. ففي الوقت الذي يركز فيه المجتمع العالمي وواضعو السياسات على التعافي وإعادة البناء على نحو أفضل وأقوى، يشهد دور الاقتصاد في التنمية نهضة. ثم إن الدعم المقدم للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، على النحو المعترف به صراحة في الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، أقوى من ذي قبل.
- 4 - واعترفت الجمعية العامة، في قرارها 247/73، بالولاية الفريدة المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبأهمية مساهمتها. وفي إعلان أبو ظبي (انظر GC.18/INF/4)، القرار (GC.18/Res.1)، الذي اعتمد في عام 2019، أكد رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون من جديد التزامهم باليونيدو باعتبارها المنسق المركزي للتنمية الصناعية في منظومة الأمم المتحدة، مرحبين بدورها الحاسم في التعجيل بتحقيق الهدف 9 وجميع الأهداف الأخرى ذات الصلة بالصناعة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

باء - الاتجاهات السائدة في مجال التنمية الصناعية في الآونة الأخيرة

- 5 - ظل النمو في الصناعة التحويلية، منذ بداية القرن، يشكل مصدراً رئيسياً للحد من الفقر في العديد من البلدان، بإيجاد فرص العمل وإدراك الدخل. وفي أعقاب التراجع الحاد الذي حدث في عام 2009 بسبب الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين، انتعش نمو الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي وظل مستقرا نسبيا اعتبارا من عام 2013 فصاعدا، حيث بلغ نسبة تناهز 3,5 في المائة سنويا، وبلغ ذروته عند نسبة 4,0 في المائة في عام 2017.

6 - وفي التقرير السابق (A/73/121)، لوحظ تجدد نمو الصناعة التحويلية في الاقتصادات الصناعية، وانصب التركيز على التحديات التي تواجه التصنيع العالمي، بما في ذلك الآثار السلبية للتغيرات في الترتيبات التجارية القائمة، والتعريفات الثنائية، والتوترات بين الاقتصادات الرائدة.

7 - وعلى الرغم من أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2019 حيث بلغت 13,838 بليون دولار (بأسعار عام 2015 الثابتة)، فإن نمو الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي تراجع من نسبة 4,0 في المائة في عام 2017 إلى نسبة 2,6 في المائة في عام 2019.

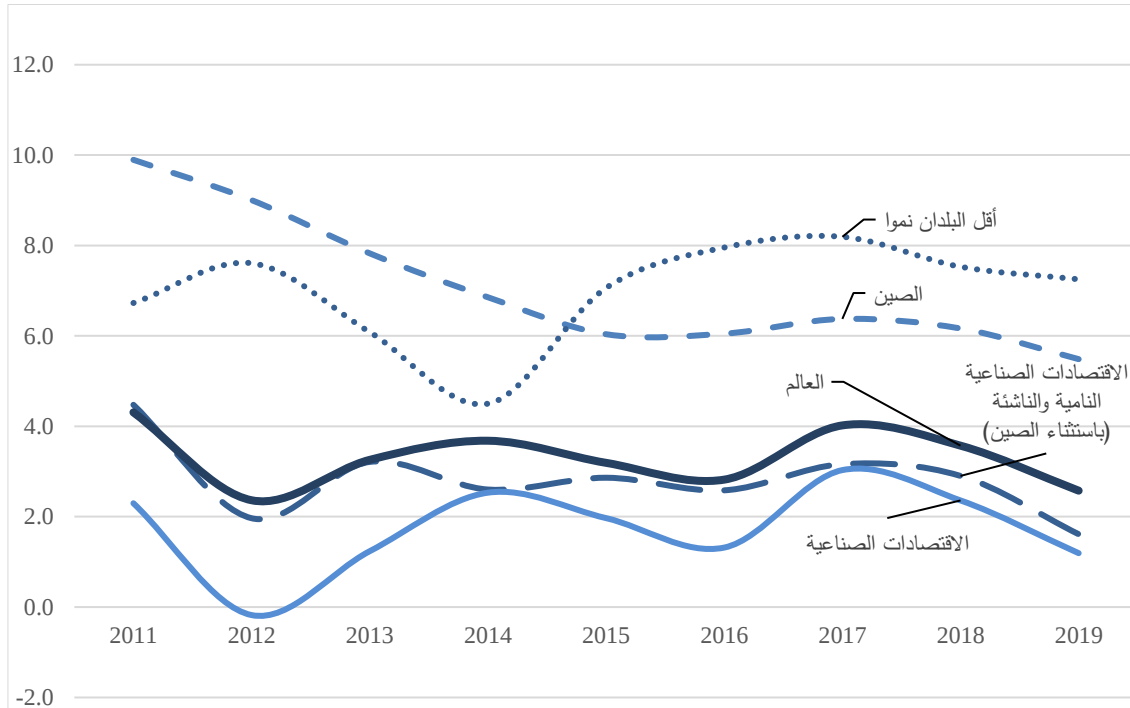
8 - وفي حين كان للتوترات التجارية أثر مباشر على البلدان الصناعية، فإن الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة قد تأثرت أيضاً. ولوحظ تراجع في إنتاج الصناعة التحويلية في جميع المناطق ومجموعات البلدان شكل تحديات من حيث التباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض فرص العمل ومستويات المعيشة.

9 - وتراجع النمو في الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية إلى نسبة 1,2 في المائة في عام 2019، ولكنه استمر في النمو بسرعة إلى حد ما، بنسبة 4,2 في المائة، في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة. وظلت الصين ومجموعة أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص تسجل معدلات نمو سنوية عالية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وإن مثل ذلك انخفاضاً مقارنة بالسنوات السابقة (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

النمو السنوي في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، بحسب مجموعة البلدان، للفترة 2011-2019

(بالنسبة المئوية بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)



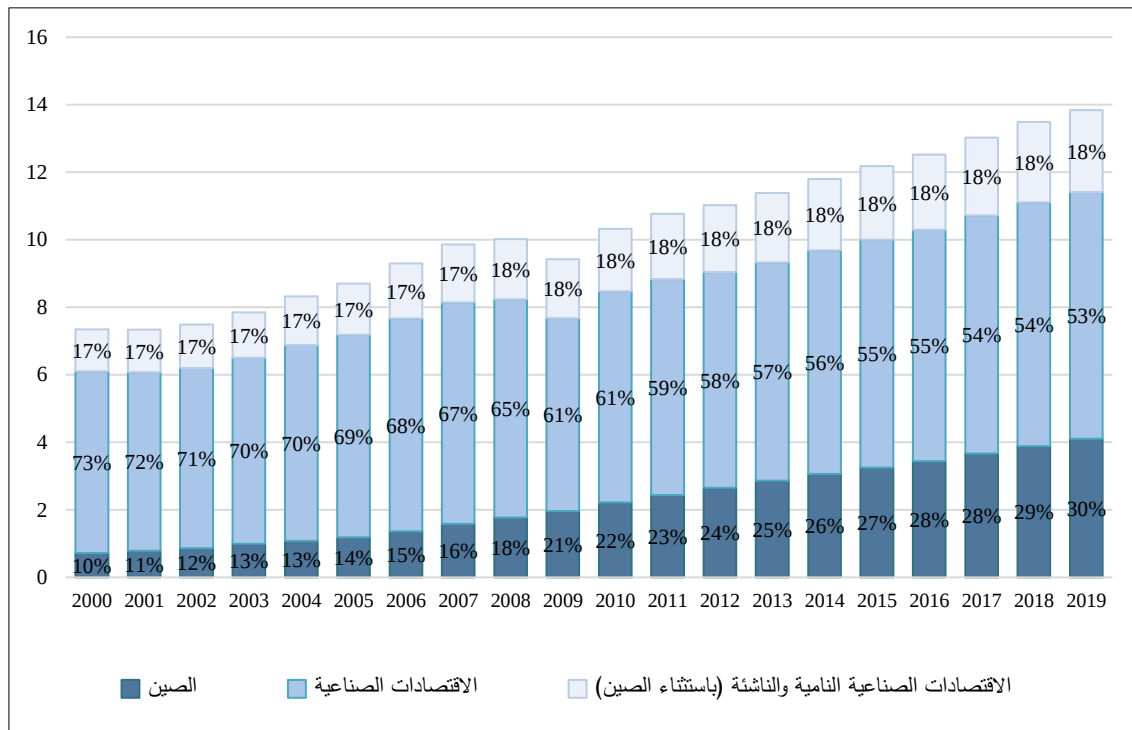
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

10 - وساهم النمو السريع للإنتاج الصناعي في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة في زيادة حصتها العالمية زيادة كبيرة. وارتفعت حصة تلك الاقتصادات، بما فيها الصين، من نسبة 26,8 في المائة في عام 2000 إلى نسبة 47,2 في المائة في عام 2019. ويعزى إلى الصين، التي يُعد قطاع الصناعة التحويلية فيها الأكبر في العالم، ما يقرب من ثلث إنتاج الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن الاقتصادات الصناعية لا تزال تهيمن على الصناعة التحويلية العالمية، فإن حصتها تقلصت من نسبة 73,2 في المائة في عام 2000 إلى نسبة 52,8 في المائة في عام 2019 (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، بحسب مجموعة البلدان، للفترة 2000-2019

(بآلاف البلايين بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيديو.

11 - ويُلاحظ وجود تفاوتات في إنتاجية الصناعة التحويلية بين أقل البلدان نمواً، حيث بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 132 دولاراً في عام 2019، مقابل 5 469 دولاراً في الاقتصادات الصناعية. ومع أن أقل البلدان نمواً تضم أكثر من 13 في المائة من سكان العالم، فهي تنتج أقل من 1 في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن حصة الصناعة التحويلية في مجموعة أقل البلدان نمواً قد ارتفعت من نسبة 10 في المائة في عام 2010 إلى نسبة 12,4 في المائة في عام 2019، فإن الأداء يختلف اختلافاً كبيراً داخل المجموعة.

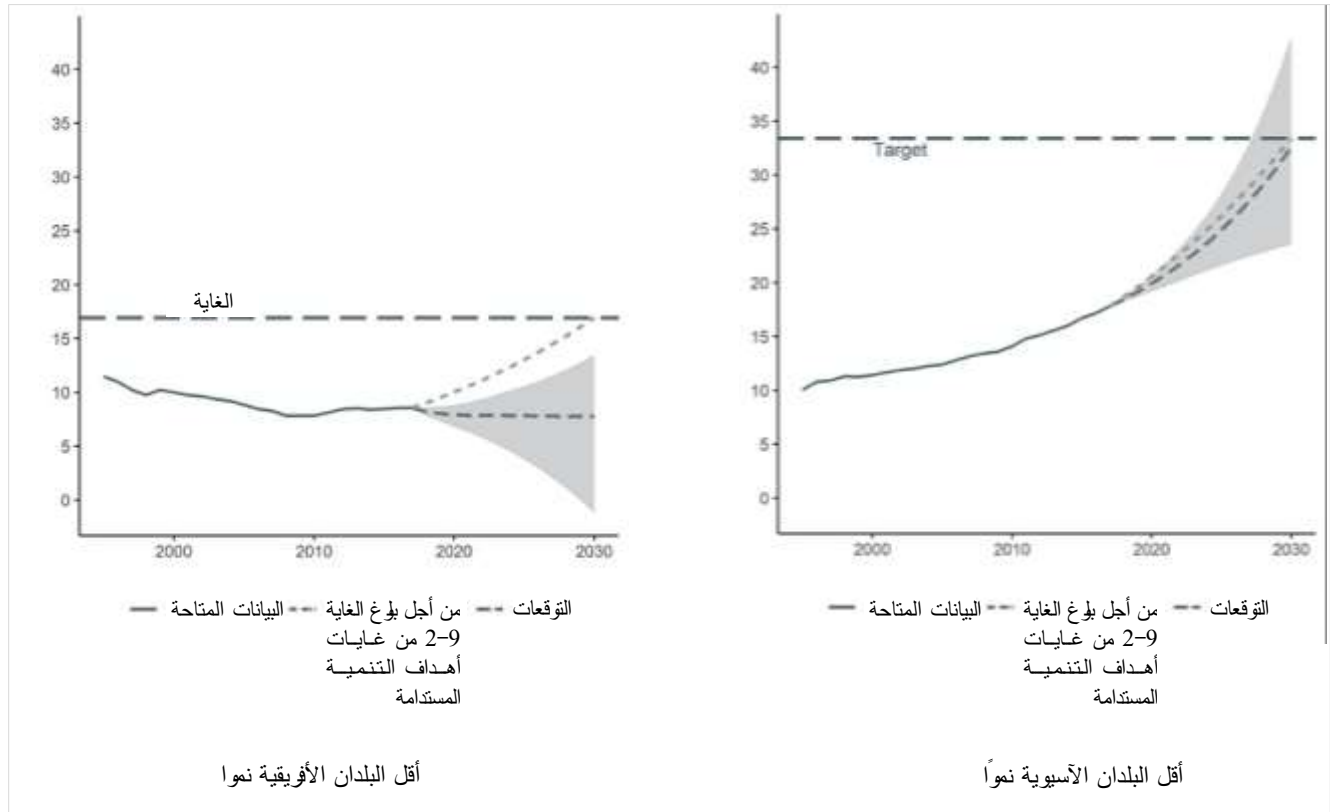
12 - وتهدف الغاية 9-2 من غايات أهداف التنمية المستدامة إلى مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً. وإلى جانب التدهور المتوقع في إنتاج الصناعة التحويلية على

الصعيد العالمي، ستواجه أقل البلدان نموا تحديات حادة في مجال التصنيع، مما يعرض للخطر تحقيق الغاية 9-2 بحلول عام 2030. وفي حين أن الصناعة التحويلية تشهد ركودا في أقل البلدان الأفريقية نموا، فإن الاقتصادات الآسيوية تكشف عن آفاق إيجابية جدا في بلوغ الغاية 9-2 بحلول عام 2030، ومن ثم فمن الواضح أنها تدفع عجلة نمو المجموعة بأكملها (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

آفاق أقل البلدان الأفريقية والآسيوية نموا من حيث تحقيق الغاية 9-2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

(حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة المئوية بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015)



المصدر: اليونيدو.

13 - وتشكل المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم المصدر الرئيسي للعمالة في الاقتصادات النامية والناشئة، وهي بذلك تقوم بدور أساسي في توفير الدخل وفي الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

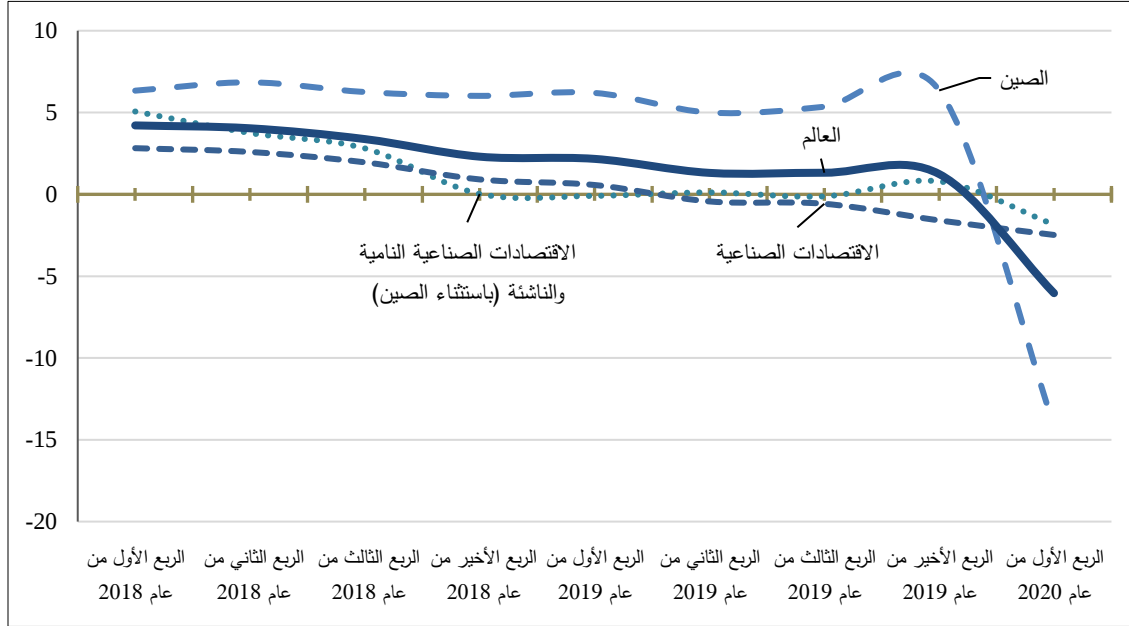
14 - وعلى الرغم من أن عدد الوظائف في الصناعة التحويلية استمر في النمو منذ عام 2010، وهو ما وفر العمالة لأكثر من 460 مليون عامل في جميع أنحاء العالم في عام 2019، فإن حصة الصناعة التحويلية في إجمالي العمالة انخفضت من 15 في المائة في عام 2000 إلى 14 في المائة في عام 2019. وتتركز غالبية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة، حيث مثلت نسبة تتأهز 80 في المائة من الوظائف في الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي في عام 2019، سُجل أكثر من نصفها في الصين.

- 15 - وشكلت النساء نسبة 39 في المائة من العمالة في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي في عام 2019. وفي عام 2019، كانت غالبية الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية التي تشغلها النساء موجودة في الصين (44,1 في المائة)، تلتها الاقتصادات الصناعية الناشئة (26,5 في المائة). وترتبط مشاركة المرأة في العمالة في الصناعة التحويلية ارتباطاً وثيقاً بتوسيع نطاق بعض القطاعات المحددة ذات التكنولوجيا البسيطة عموماً، مثل الأغذية والمشروبات والمنسوجات والملابس.
- 16 - ويشير انخفاض حصة العمالة في الصناعة التحويلية، إلى جانب ارتفاع الإنتاج في الصناعة التحويلية، إلى زيادة في إنتاجية اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية تتصل بالاستيعاب السريع للتكنولوجيات الجديدة. فالاقتصادات الصناعية هي بالفعل ذات إنتاجية عالية وهي الأسرع في اعتماد ما تنتجه من تكنولوجيا، مما يزيد من تعزيز مركزها الريادي في المجال التكنولوجي، ويميزها عن بقية العالم إلى حد كبير.
- 17 - وتواصل الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة، بدرجات متفاوتة من التقدم التكنولوجي، استخدام الأجور المنخفضة كوسيلة مؤاتية للاندماج في الأسواق العالمية. وقد يستغرق اعتماد التكنولوجيات وقتاً، وعادة ما يكون نمو الإنتاجية أبطأ قليلاً مما هو عليه في الاقتصادات الصناعية.
- 18 - وبالنسبة إلى المنتجات، لا تزال الاقتصادات الصناعية تهيمن على إنتاج المنتجات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة - المتطورة والتكنولوجيا المتطورة في جميع أنحاء العالم، وإن سُجل انخفاض في حصتها العالمية من نسبة 66,6 في المائة في عام 2010 إلى نسبة 56,6 في المائة في عام 2018. أما حصة الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة، باستثناء الصين، فقد انخفضت بنسبة 1,4 في المائة، من 13 في المائة في عام 2010 إلى 11,6 في المائة في عام 2018. ومن الواضح أن الصين زادت حصتها العالمية من المنتجات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة - المتطورة والتكنولوجيا المتطورة من نسبة 20,5 في المائة في عام 2010 إلى نسبة 31,8 في المائة في عام 2018 على حساب البلدان الصناعية وبقية الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة.
- 19 - وفيما يتعلق بالتجارة، شهدت الصادرات العالمية من البضائع انتعاشاً في السنوات الأخيرة، بعد تسجيل انخفاض بين عامي 2014 و 2016. ونمت الصادرات من السلع المصنعة بنسبة 9 في المائة تقريباً في عام 2018، أي بما يقرب من 70 في المائة من الصادرات العالمية من البضائع. وقد أبلغت جميع مجموعات البلدان عن نمو في صادرات المنتجات المصنعة بين عامي 2016 و 2018. ولوحظ تباطؤ في تجارة البضائع العالمية في النصف الثاني من عام 2018 وخلال معظم عام 2019، ولكن تبعته بوادر انتعاش في أواخر عام 2019 وأوائل عام 2020 إلى أن اصطدم الاقتصاد العالمي بجائحة كوفيد-19.
- 20 - ومن المتوقع أن يشهد نمو الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل في عام 2019 بسبب التوترات الجمركية والتجارية بين الاقتصادات الرائدة، مزيداً من التراجع بسبب التعطيلات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة (انظر الشكل الرابع). ومن المتوقع حدوث انخفاض هائل في ناتج الصناعة التحويلية في الاقتصادات الصناعية وفي معظم البلدان النامية في الفترات المقبلة، بما أن الأنشطة الاقتصادية في معظم تلك البلدان توقفت منذ آذار/مارس 2020. وتؤدي هذه الجائحة إلى زعزعة الصناعات التحويلية وتتسبب في تعطيل سلاسل القيمة العالمية وتوريد المنتجات.

الشكل الرابع

النمو الفصلي لنتاج الصناعة التحويلية بحسب مجموعات البلدان، للفترة 2018-2020

(كنسبة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

جيم - أثر الجائحة على التنمية الصناعية

21 - بدأت أزمة كوفيد-19 كأزمة طوارئ صحية وهي لا تزال كذلك في المقام الأول، مع وقوع خسائر في الأرواح على نطاق كبير ومعاناة إنسانية شديدة ما فتئت تتفاقم. ولاحتواء انتشار الفيروس، فرضت الحكومات تدابير احتواء بعيدة المدى، وتحولت بذلك الجائحة إلى أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، مما أدى إلى حالات انكماش في الناتج والإنفاق والعمالة والنمو الاقتصادي العام. وهذه الحالات تمثل أكبر ركود عالمي نجم فقط عن جائحة وحدث بدرجة عالية من التزامن في جميع أنحاء العالم.

22 - ويعتري التوقعات الاقتصادية قدر كبير من عدم اليقين، حيث أن التوقعات في حزيران/يونيه 2020 أشارت إلى تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة 5,2 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل أسوأ حالة ركود منذ الحرب العالمية الثانية (انظر الشكل الخامس)⁽¹⁾. وفي حالة حدوث موجة ثانية من الإصابات، مع تجدد عمليات الإغلاق قبل نهاية العام، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 7,6 في المائة في عام 2020⁽²⁾. وفي جميع الحالات، تكون الآثار المترتبة على الاقتصادات الحقيقية شديدة، سواء على صعيد الاقتصاد الكلي أو على صعيد الاقتصاد الجزئي.

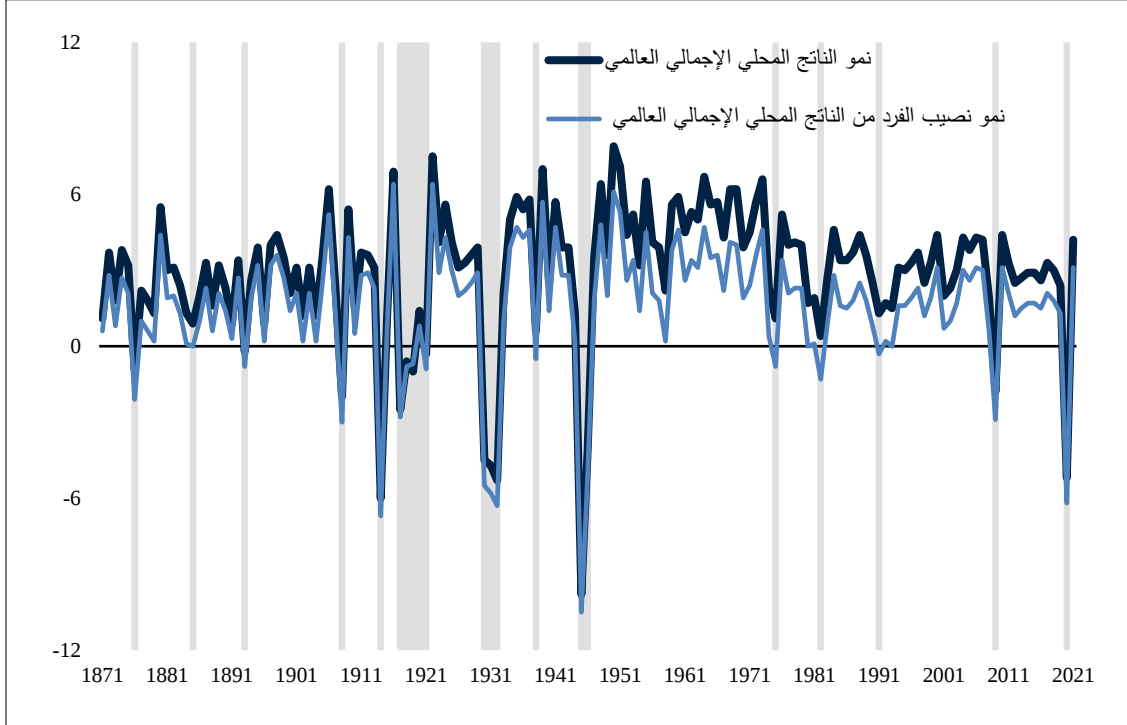
(1) البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، حزيران/يونيه 2020 (واشنطن العاصمة، 2020).

(2) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المجلد 2020، العدد 1، رقم 107 (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020).

الشكل الخامس

نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الفترة 1871-2021

(التغير السنوي في النسبة المئوية لاقتصادات يصل عددها إلى 183 اقتصاداً)



المصدر: البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، حزيران/يونيه 2020 (واشنطن العاصمة، 2020)، الشكل 1-1-1-بء.

ملاحظة: البيانات المتعلقة بعامي 2020 و 2021 هي توقعات. وتشير المناطق المظلمة إلى حالات الركود العالمي.

23 - ويعاني قطاع الصناعة التحويلية من صدمات سواء على صعيد الطلب أو العرض. وإن اقتران إغلاق المتاجر بالبطالة وانخفاض الدخل، إضافة إلى غيرها من حالات عدم اليقين من جهة المستهلكين، أدى إلى تناقص الإنفاق وانخفاض الطلب على السلع كانعكاس للتراجع الكبير في النشاط التجاري، وفي استهلاك الطاقة واستخدام وسائل النقل، وفي النشاط التجاري المتصل بالعقارات، وغير ذلك من مؤشرات سلوك المستهلكين. وحتى في البلدان التي كانت فيها تدابير الاحتواء أقل صرامة، فإن الانخفاض الحاد في الطلب الخارجي أضر بالاقتصاد. ومن جهة العرض، سجل الناتج انخفاضا من جراء إغلاق المصانع أو تشغيلها بأقل بكثير من طاقتها.

24 - ومما يعوق الإنتاج أيضاً عدم وجود إمدادات وسيطة، ولا سيما حيثما كان أسلوب تلافي الهدر المتبع في إدارة المخزون يعتمد على توفير المدخلات الوسيطة عند الطلب. وتشير البيانات المتعلقة بالربع الأول من عام 2020 إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى خفض حجم التجارة العالمية في السلع بنسبة 5 في المائة، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 27 في المائة في الربع الثاني وانخفاض سنوي بنسبة

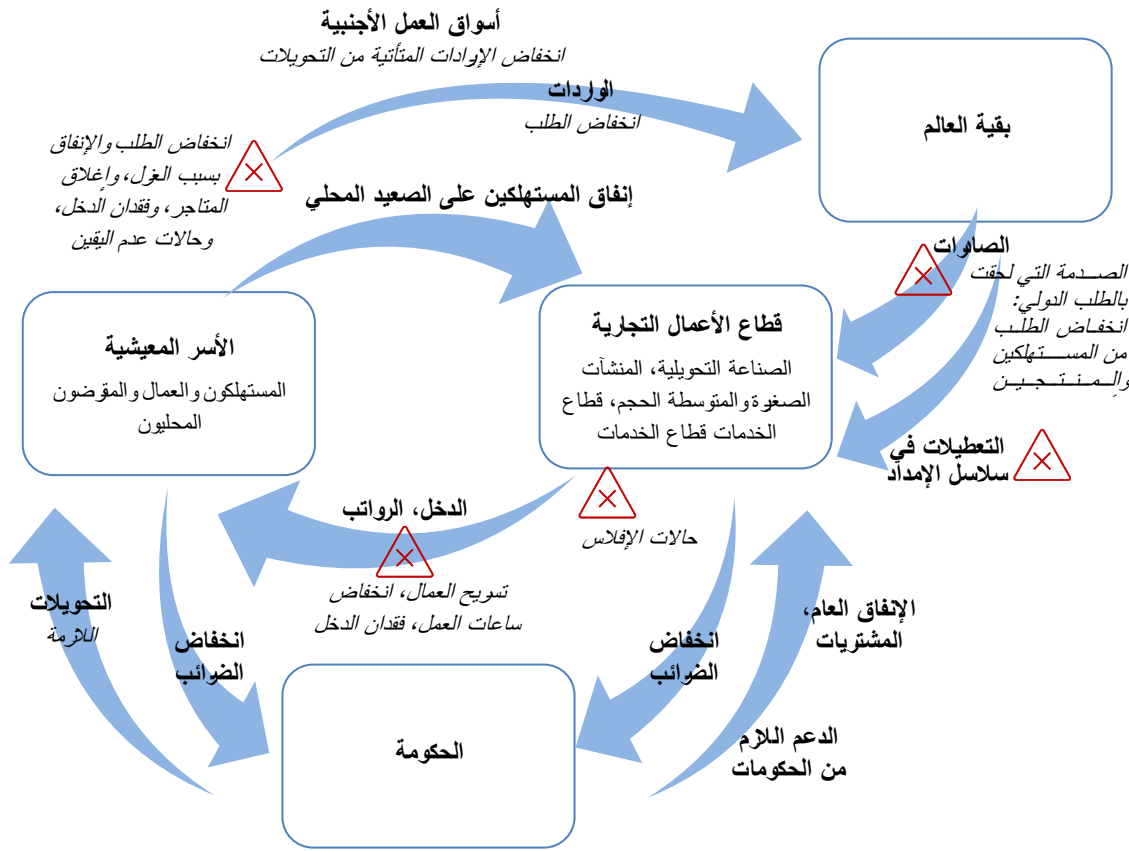
- 20 في المائة بالنسبة إلى عام 2020⁽³⁾. ويتمشى ذلك مع تقديرات منظمة التجارة العالمية التي تشير إلى انخفاض في حجم التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين 13 و 32 في المائة في عام 2020.
- 25 - وينعكس انخفاض ناتج الصناعة التحويلية في تراجع حجم التجارة، في حين تؤثر التعطيلات التجارية التي تلحق بالموردين على شبكات الإنتاج عبر الحدود وعلى سلاسل القيمة العالمية، مما يفاقم من آثار انهيار الطلب.
- 26 - وفي الظروف العادية، تحقق شركات الصناعة التحويلية أرباحاً توزع على الأسر المعيشية والحكومات في شكل مداخيل وضرائب. ومن المتوقع الآن أن تتخفض مداخيل الأسر المعيشية بسبب الخسائر الحادة الناجمة عن فقدان الإيرادات، وتناقص فرص العمل، والمرض، وانخفاض إيرادات التحويلات المالية.
- 27 - وتؤثر الخسائر الكبيرة في الإيرادات حتى في الشركات التي تكون عادة مستقرة مالياً وتنافسية ومربحة تشغيلياً. وإن الشركات التي بحوزتها أصول لا توفر السيولة الكافية لتغطية المصروفات الجارية قد تعاني من نقص السيولة. أما الشركات التي تقتصر على السيولة أثناء فترة العزل، فقد تواجه صعوبات في الحصول على تمويل جديد بسبب الافتقار إلى الضمانات الرهنية. وقد تتعرض الأعمال التجارية التي كانت مدينة قبل الأزمة بدرجة أكبر إلى خفض في التدفقات النقدية، مما قد يتسبب في سلسلة من ردود الفعل من جانب الدائنين والعمال الذين لا يتلقون مستحقاتهم.
- 28 - ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أيضاً بالتدفقات غير المسبوقه لرأس المال من الاقتصادات الناشئة. ويحذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من إمكانية تعرض الاستثمار الأجنبي المباشر لضغط نزولي يتراوح بين -30 و -40 في المائة في عامي 2020 و 2021⁽⁴⁾.
- 29 - ويعرض الشكل السادس بطريقة مبسطة كيفية تسبب الأزمة الحالية في تعطيلات في أجزاء عدة من النظام الاقتصادي الشامل للموظفين والشركات والمنتجين والمستهلكين والحكومات.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Global trade update: June 2020" (3) (Geneva, 2020).

UNCTAD, "Impact of the COVID-19 pandemic on global FDI and GVCs: updated analysis", *Investment Trends Monitor*, No. 35 (Geneva, March 2020) (4).

الشكل السادس

الاضطرابات المتعددة الناجمة عن كوفيد-19 في التدفق الدائري للدخل



المصدر: رسم توضيحي خاص.

30 - وتؤثر أزمة كوفيد-19 بشكل مباشر على غالبية القوة العاملة في العالم التي تضم 3,3 بلايين نسمة. فمعدلات البطالة ترتفع إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، مما يهدد النظام الإيكولوجي لسبل العيش بأكمله. ويمكن أن يؤدي انهيار الشركات في قطاع الصناعة التحويلية، الذي كثيرا ما ينطوي على روابط في سلاسل القيمة أوسع نطاقا من تلك الموجودة في القطاعات الأخرى، إلى مضاعفة الأثر السلبي على الناس. ومن شأن ذلك أن يحدث تعطيلات من جانبي المستهلكين والموردين ويمكن أن تقوض بدورها الأداء السلس للنظام الصناعي ككل، مما يسفر عن مزيد من حالات الإفلاس والإغلاق وارتفاع معدلات البطالة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية كبيرة على الفئات الضعيفة.

31 - وتتعرض مختلف الصناعات لآثار البطالة على نحو غير متناسب، مع تسجيل الأثر الأكبر في تجارة الجملة والتجزئة، حيث يحتمل أن يتضرر 482 مليون عامل، والصناعات التحويلية، التي يعمل فيها 463 مليون عامل، وحيث يكون أكثر المتضررين العمال ذوو المهارات المنخفضة وذوو الأجور المنخفضة، وغالبيتهم من النساء. ومن المجالات الأخرى المتضررة بشدة قطاع السكن وقطاع الخدمات، اللذان يبلغ عدد العاملين فيهما 144 مليون عامل، وقطاع العقارات والأعمال التجارية/الإدارية، الذي يضم

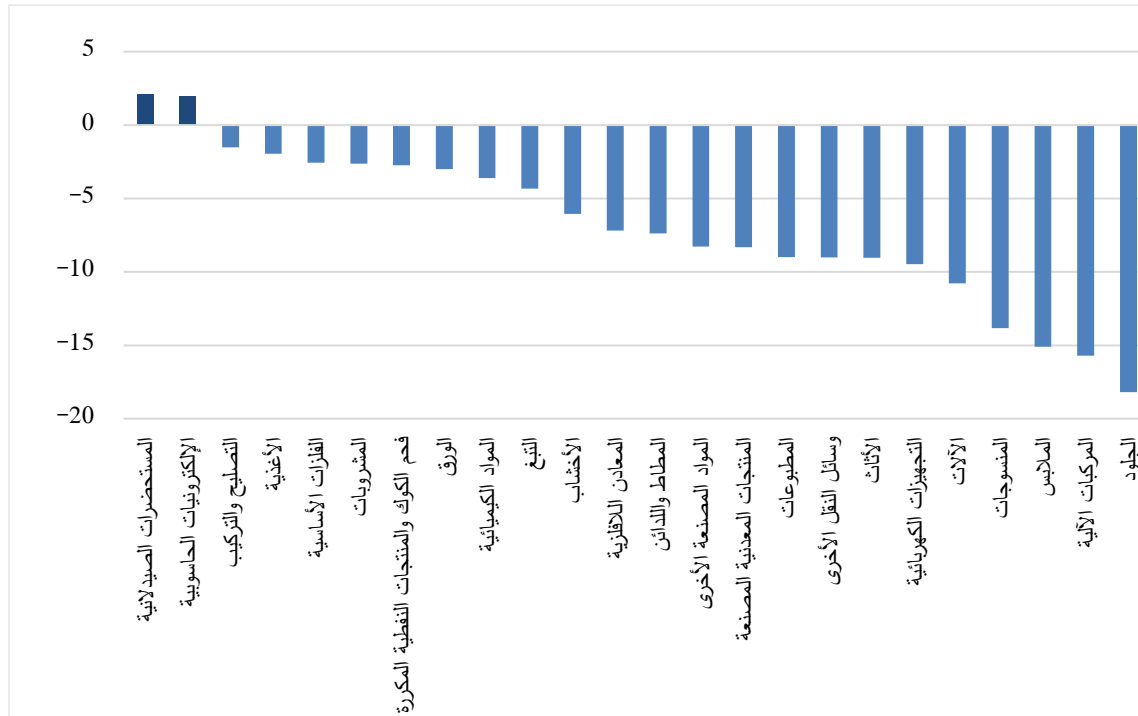
157 مليون عامل⁽⁵⁾. وتبعاً للسياق القطري، يواجه هؤلاء العمال انخفاضاً كبيراً في ساعات العمل، وتخفيضات في الأجور، وحالات تسريح. وقد يكون لقدرة القطاعات والشركات على الصمود في وجه الجائحات، والتباعد البدني من خلال اعتماد أساليب العمل بديلة، مثل ترتيبات العمل عن بعد، دور أيضاً في هذا المجال.

32 - وستلحق الأزمة أشد الأضرار بالمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، والعاملين بأجر يومي، والعاملين غير المتفرغين، والأشخاص غير المشمولين بصورة كافية بترتيبات العمل الرسمية. فعلى النطاق العالمي، يعمل حوالي بليون شخص بشكل غير رسمي، معظمهم في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. ونظراً إلى الافتقار إلى التغطية بالحماية الاجتماعية التي توفرها العمالة الرسمية عادة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية أو الدخل البديل في حالة المرض أو فقدان الوظيفة، يمكن أن تؤدي الأزمة إلى تعميق أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل.

الشكل السابع

معدلات النمو المقدرة في الربع الأول من عام 2020، حسب الصناعة

(التغير في النسبة المئوية للناتج حسب الصناعة التحويلية، مقارنة بالربعين الأولين لعامي 2020 و 2019)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

33 - تبين المقارنة على المستوى القطاعي بين الربعين الأولين لعامي 2020 و 2019 (الشكل السابع)، التي تعكس عدم التجانس الواسع بين مختلف البلدان، أن الغالبية العظمى من الصناعات التحويلية سجلت

⁽⁵⁾ International Labour Organization (ILO), "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 2nd ed. (Geneva, 7 April 2020).

ركودا. وتبرز المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية الطبية، إلى جانب المنتجات الحاسوبية والإلكترونية والبصرية، كصناعات رابحة، شهدت نموًا إيجابيًا خلال الأزمة. أما القطاعات التي سجلت أشد تدهور، فهي صناعات سلاسل القيمة العالمية النموذجية، بما فيها الجلود والمركبات الآلية والملابس والمنسوجات.

34 - وإن أثر الركود الذي تحدته جائحة كوفيد-19 في الصناعة التحويلية (فيما يتعلق بالهدف 9) قد يؤدي إلى انتكاسة كبيرة في التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر (الهدف 1). إذ أن انخفاضًا بنسبة 10 في المائة في متوسط حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي يرافقه ارتفاع في معدل الفقر بنسبة 2 في المائة⁽⁶⁾. ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المدقع في العالم للمرة الأولى منذ عام 1990، مع احتمال حدوث زيادة في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1,90 دولار في اليوم، والذين يقدر أن يتراوح عددهم بين 80 و 420 مليون شخص (مع تقلص نصيب الفرد من الدخل بنسبة 5 أو 20 في المائة)⁽⁷⁾.

35 - وتُلحق الجائحة وعواقبها أشد ضرر بالفقراء والضعفاء، بطرق منها زيادة مخاطر الإصابة بالعدوى والوفاة، وفقدان الوظيفة أو الدخل، وانقطاع إمدادات الأغذية، وإغلاق المدارس، وانخفاض القدرة على إدارة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الدخل. وتتحمل أقل البلدان نموًا أعباء إنسانية واقتصادية فادحة، نظرًا لأوجه الضعف المحددة التي تعاني منها وانتشار الجائحة على نطاق واسع، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر، وتردي خدمات الصرف الصحي، وقلة فرص الحصول على العلاج الطبي، وانخفاض مستوى توافر السلع الأساسية بسبب التعطيلات في الأسواق. وانخفضت أيضًا التحويلات المالية التي تكون عادة مصدرًا هامًا للدخل انخفاضًا حادًا، نظرًا لأن الركود في البلدان المضيفة يؤثر على العمال المهاجرين.

36 - وإن المخزونات الغذائية الحالية عالية وآفاق إنتاج الأغذية على الصعيد العالمي إيجابية، ولكن التعطيلات في سلاسل إمداد المواد الغذائية الزراعية، ونقص المواد الكيميائية والأسمدة والبذور، وخطر جني محاصيل أقل بسبب ظروف الطقس السيئة أو تفشي الآفات أو الأمراض، مثل الجراد أو حمى الخنازير الأفريقية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلدان المعرضة للصدمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو في الدول الجزرية الصغيرة النامية⁽⁸⁾.

37 - وسيرافق هذه الحالة ازدياد عدم المساواة بين الجنسين وتفاقم تأنيث الفقر، والتعرض للعنف، وعدم مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في القوى العاملة. وإن النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي ممثلات تمثيلًا زائدًا في أكثر القطاعات تضررًا من الأزمة (42 في المائة مقابل 32 في المائة من الرجال). وتشتد الحالة حدة في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط،

⁽⁶⁾ انظر www.unido.org/news/covid-19-poverty-and-why-rescuing-industry-good-strategy.

⁽⁷⁾ Andy Sumner, Chris Hoy and Eduardo Ortiz-Juarez, "Estimates of the impact of COVID-19 on global poverty", WIDER Working Paper, No. 2020/43 (Helsinki, United Nations University World Institute for Development Economics Research, April 2020).

⁽⁸⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، توقعات الأغذية: تقرير نصف سنوي عن الأسواق العالمية للغذاء - حزيران/يونيه 2020 (روما، 2020).

حيث تعمل 56 في المائة من النساء في القطاعات الشديدة الخطورة، مقارنة بنسبة 39 في المائة من الرجال⁽⁹⁾.

38 - ويتأثر الشباب أيضا بشكل غير متناسب بسبب تعطيل التعليم، بما في ذلك التعليم التقني والمهني والتدريب أثناء العمل. وعلى الرغم من أن أكثر من ثلثي التدريب في جميع أنحاء العالم يقدم الآن في شكل التعلم عن بعد، فإن عددا قليلا من أقل البلدان نموا قد تمكن من التحول إلى التدريب على الإنترنت. ومن شأن تعطيل التعليم أن يؤدي إلى الحد من فرص العمل والمدخيل المحتملة في المستقبل. وإن حالات انهيار المؤسسات التجارية وتسريح الموظفين بسبب الأزمة ومعدل بطالة الشباب في العالم قبل الأزمة البالغ 13,6 في المائة، قد تؤدي إلى تفاقم الوضع⁽¹⁰⁾.

دال - الاستنتاجات

39 - مع تفاقم حالة الطوارئ التي أحدثتها جائحة كوفيد-19، أصبح اعتماد البشرية على المنتجات المصنعة جليا في ضوء نقص الإمدادات الحيوية، مثل معدات الوقاية الشخصية، وأقنعة الجراحة وكمامات الوجه، والأردية، والمطهرات والمعقمات، وأجهزة التنفس الصناعي الطبية، ومعدات المختبرات، وعُدّد اختبار الكشف عن الفيروس اللازمة لقطاع الرعاية الصحية والسكان عموما. واستجابت الشركات في جميع قطاعات الصناعة التحويلية للدعوة التي وجهها واضعو السياسات إلى تسريع الإنتاج وتكثيفه، في حين قام بعضها مؤقتاً بإعادة تحديد وجهة إنتاجه لزيادة الطاقة الإنتاجية العالمية. وقد برزت مكانة الصناعة التحويلية كدعم أساسية لتدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 ولاستراتيجيات تعافي الاقتصادات في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

40 - وخلال الأزمة، اضطرت حتى أكثر البلدان الموجهة نحو السوق إلى تنفيذ سياسات أكثر اعتمادا على توجيه الدولة للحد من الضرر وتجاوز الركود الاقتصادي. وقد طبقت الحكومات وتطبق مزيجاً واسعاً من سياسات سوق العمل، وخطط دعم الشركات، وسياسات التيسير النقدي، وسياسات تخفيف القيود الضريبية والمالية لحماية دخل العمال والمؤسسات التجارية، ولمنع حدوث انهيار اقتصادي ومالي أكبر.

41 - وفي حين يتوقع أن يكون لتدابير الاقتصاد الكلي أثر على الصناعة التحويلية، فإن اقترانها باستجابات سياساتية تحد من الأثر على قطاع الصناعة التحويلية يتجلى في ثلاثة مجالات مميزة:

(أ) ضمان استمرار العمليات في قطاع الصناعة التحويلية (الدعم الضريبي والمالي، وضمان الإمداد بالمدخلات وتحديد القطاعات الحيوية)؛

(ب) تعبئة الصناعة التحويلية نحو توفير الإمدادات البالغة الأهمية (عمليات إعادة تحديد الغرض، والاتحادات الصناعية، واللوائح المعدلة، وضوابط التصدير وتيسير الاستيراد، وإشراك الحكومة في الانتاج والتوزيع)؛

⁽⁹⁾ ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 3rd ed. (Geneva, 29 April 2020)

⁽¹⁰⁾ ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 4th ed. (Geneva, 27 May 2020)

(ج) دعم نمو الصناعة التحويلية بعد انتهاء الأزمة (التوجيهات المتعلقة باستئناف الأعمال التجارية، ودعم الانتعاش السريع والنمو في المستقبل، ومبادرات زيادة الإنتاجية، وتنمية المهارات، والاستثمار الرأسمالي)⁽¹¹⁾.

42 - ويرد أعلاه وصف للجوانب الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تقتصر أوجه عدم اليقين على انتشار الفيروس والموجات الجديدة من الإصابة بالعدوى فحسب، بل شملت أيضا الأثر الشديد للأزمة على الصناعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

43 - وفيما تشرع الاقتصادات في استئناف أنشطتها، وتخفف البلدان تدابير الاحتواء، وتفتح الحدود، وترفع القيود المفروضة على السفر، يمكن توقع انتعاش تدريجي في جوانب عديدة. ومما يتسم بالأهمية توقع تراجع تدريجي في معدلات البطالة عموما، وإن كانت ستظل أعلى بكثير من المستوى الذي كانت عليه قبل تفشي الجائحة. وإن استئناف الصناعات أنشطتها بمستويات أدنى من قدراتها وتغير أفضليات المستهلكين وسلوكهم وتنفيذ الدروس المستفادة قد تترتب عليها تغييرات هيكلية. وترد في الفرع الثاني-باء أدناه التوقعات بشأن بناء مستقبل أفضل بعد جائحة كوفيد-19.

ثانيا - التنمية الصناعية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة

44 - منذ اعتماد خطة عام 2030، تقدم الدول الأعضاء في اليونيدو تقارير سنوية، عن طريق رئيس مجلس التنمية الصناعية، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن مساهمة اليونيدو في تحقيق خطة عام 2030، وأهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة.

45 - وركز التقرير المقدم في عام 2018 إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على مساهمة التصنيع الشامل والمستدام في تحقيق الهدف 7، ضمن أهداف أخرى. وجرى التأكيد على أن التصنيع السريع قد انتشل مئات الملايين من الناس من براثن الفقر في العقود الماضية، من خلال تزويدهم بفرص العمل والدخل، بيد أن ذلك التقدم كان متفاوتا، إذ بقي العديد في شرك الفقر، ولا سيما حيثما ظلت مستويات التصنيع منخفضة أو راكدة. ويبين هذا أهمية التنمية الصناعية بالنسبة إلى الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وإلى كفاءة عدم تخلف أحد عن الركب.

46 - وإن تحقيق التصنيع المستدام والشامل للجميع (الهدف 9) يتيح استدامة النمو الاقتصادي، وتوفير العمل اللائق (الهدف 8). وهو يساعد على القضاء على الفقر (الهدف 1)، والجوع (الهدف 2)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدفان 5 و 10)، بينما يساعد على تحسين الصحة والرفاه (الهدف 3)، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة (الأهداف 6 و 7 و 11 و 12)، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الانبعاثات المسببة للتلوث، بما في ذلك المواد الكيميائية (الأهداف 13 إلى 15).

⁽¹¹⁾ Policy Links, "Covid-19: international manufacturing policy responses – a preliminary review of international approaches to supporting the manufacturing supply chains and workforce" (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, IfM Education and Consultancy Services, University of Cambridge, 2020).

47 - و تم الاستنتاج من الإسهامات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 أن الصناعة هي مولد رئيسي للحلول القابلة للتطبيق لتحديات التنمية العالمية، ولكن يلزم الإسراع في تكييفها وتوسيع نطاقها ونشرها. وسيلزم إجراء تحويل في النظم الصناعية، حيث لا يزال يتعين على الصناعة خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 65 إلى 90 في المائة بحلول عام 2050 مقارنة مع خط الأساس لعام 2010. ويمكن تحقيق التخفيضات في الانبعاثات من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد المتصلة بالانبعاثات وخفض الطلب على المنتجات.

48 - وإن توفر التمويل الكافي والقابل للتنبؤ من مجموعة من المصادر العامة والخاصة أمر حاسم لتحقيق التحول العالمي. ويمكن للحكومات أن تقلل من درجة المخاطرة في الاستثمارات لإتاحة نشر التكنولوجيات النظيفة والمبتكرة واستخدامها على نطاق أوسع، وهو ما يوفر بدوره فرص التعليم ويحد من البطالة. ومن الضروري تيسير تدفق التمويل الدولي، عن طريق الحكومات إلى السلطات دون الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول، لتمويل الاستثمارات الخضراء.

49 - وإن الحلول الرقمية الناشئة المتعلقة بالصلة بين الطاقة والمياه والغذاء تتيح نماذج أعمال جديدة في القطاع الصناعي مع المساعدة في زيادة القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وتساعد التكنولوجيات الرقمية على تعزيز الإنتاج الذي يتسم بكفاءة استخدام الموارد ورفع المعايير البيئية في مجال الصناعة التحويلية. غير أن هذه التكنولوجيات تتطلب أيضاً على خطر أن يُترك الناس، ولا سيما النساء والأشخاص الذين لا تتوفر لديهم المهارات الكافية، خلف الركب. ولذلك، يلزم بذل جهود متضافرة لضمان التحول العادل والمنصف للقوة العاملة المتأثرة.

50 - وينبغي تعزيز الأطر السياسية من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لثني منحى انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وزيادة قدرة الصناعة على الصمود في وجه الآثار الضارة لتغير المناخ، وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجميع. ويتعين على الحكومات السعي إلى تحقيق اتساق السياسات فيما يتعلق بالصناعة والتعليم والعمل والاستثمار لتيسير إيجاد الوظائف الخضراء وتمكين القوة العاملة بتزويدها بالمهارات اللازمة للاضطلاع بهذه الوظائف.

51 - وينبغي أن يستمر الالتزام السياسي الرفيع المستوى من جانب الحكومات ببناء القدرات المؤسسية والهيكلية والفردية من أجل تحقيق ممارسات صناعية مستدامة بطريقة شاملة اجتماعياً.

52 - وتتمتع اليونيدو، بوصفها الكيان المكلف في الأمم المتحدة بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بمعرفة وخبرة تقنية كبيرة في المجالات المذكورة أعلاه. وتضطلع اليونيدو بولايتها عن طريق تصميم السياسات الصناعية وتنفيذها، وتعزيز القدرات الإنتاجية والمشاريع الحرة المحلية، والمساهمة في تهيئة فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، والتمكين من الوصول إلى الأسواق، والنهوض بتعميم التكنولوجيات والممارسات السليمة بيئياً في نظم الإنتاج، والدخول في شراكات مع القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الاستثمارات بطريقة شاملة ومستدامة ومرتنة.

باء - بناء مستقبل أفضل بعد الجائحة من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

53 - منذ عام 2000، سُجل عدد من حالات نقشي الأمراض، بما في ذلك المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وفيرس الإنفلونزا A (H1N1) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومرض فيروس الإيبولا، وفيرس

زيكا، تضرر منها أكثر من 115 بلداً. ومن ناحية أخرى، ازدادت حالات الكوارث المناخية، مثل الفيضانات والجفاف والعواصف وحرائق الغابات. وينبغي أن يكون الطابع المستمر لارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ تذكيراً بأن العالم لا يمكنه، في الوقت الذي يتصدى فيه لعواقب جائحة كوفيد-19، أن يتقاعس في مواجهة الأزمات الكبرى الأخرى المقبلة.

54 - وتعد جائحة كوفيد-19 تنبيهاً قوياً للمجتمع الدولي ليكون أفضل استعداداً وأن يبني مستقبلاً أفضل على الصمود وأكثر شمولاً واستدامة. والنداءات من أجل التعاون الدولي والتعددية قوية.

55 - ويمكن أن تهيئ حالات التعطيل الكبرى فرصاً جديدة وتعجل التحولات بطريقة إيجابية، بإحداث تغيير هيكلي وإفساح مجالات جديدة أو الاستثمار فيها. وقد يؤدي زوال المنشآت التجارية غير القابلة للاستمرار إلى توفير فرص جديدة، بما في ذلك فرص في مجال النمو الأخضر والاستثمارات الأكثر إنصافاً وشمولاً واستدامة من الناحية البيئية. وحالما تهدأ الأزمة الصحية المباشرة، سيتعين على الحكومات أيضاً أن تعطي الأولوية للإصلاحات القائمة على الدروس المستفادة.

56 - ووسط الدمار الذي خلفته الجائحة، ظهر أثرها على تلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة كجانب إيجابي. فيمكن ملاحظة هواء أنظف في جميع أنحاء العالم، ويظهر ذلك أيضاً في الصور الساتلية. وقد انخفضت الانبعاثات اليومية لثاني أكسيد الكربون في العالم بنسبة 17 في المائة في أوائل نيسان/أبريل 2020 مقارنة بمتوسط المستويات المسجلة في عام 2019. وتعزى إلى الانبعاثات من النقل السطحي والطاقة والصناعة نسبة 86 في المائة من مجموع انخفاض الانبعاثات العالمية. وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 60 في المائة في قطاع الطيران، وهو القطاع الذي شهد أكبر انخفاض من بين سائر القطاعات⁽¹²⁾.

57 - وإن انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 3,8 في المائة في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 يعني انخفاض الطلب على الفحم والنفط والغاز، وانخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المقابلة⁽¹³⁾. ومن المتوقع أن تتخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم بنسبة 8 في المائة في عام 2020، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2010.

58 - بيد أن ذلك لا يضمن انخفاضاً مستمراً، سيما وأن الانبعاثات ازدادت بسرعة بُعيد فترات الركود الاقتصادي السابقة. ولتحقيق انتعاش اقتصادي قوي دون حدوث زيادة في الانبعاثات كتلك التي أعقبت الأزمة المالية في عام 2008، لا بد للحكومات أن تأخذ زمام المبادرة في السعي إلى تحقيق تخفيضات منتظمة في الانبعاثات عن طريق سياسات ذكية ومتواصلة وطموحة للتعجيل بوضع مجموعة كاملة من حلول الطاقة النظيفة ونشرها. فنتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة والطلب عليها، على سبيل المثال، قد يصبح من الأسهل على الحكومات التخلص تدريجياً من إعانات الوقود الأحفوري.

59 - وبالنسبة لوضعي السياسات، ينبغي ألا تكون عملية إعادة البناء على نحو أفضل مسألة اختيار بين الانتعاش الاقتصادي والاستدامة. فحزم التحفيز الاقتصادي، التي بلغ مجموعها حتى الآن 9 تريليونات دولار والتي كانت ترمي أساساً إلى إنعاش الاقتصادات، يمكن تخصيصها للاستثمارات في مجال الطاقة

Corinne Le Quéré and others, "Temporary reduction in daily global CO2 emissions during the COVID-19 (12) forced confinement", *Nature Climate Change*, vol. 10 (July 2020).

International Energy Agency, *Global Energy Review 2020* (Paris, 2020) (13).

المستدامة، مع تعزيز الإنعاش الاقتصادي، وإيجاد وظائف جديدة تتطلب مهارات، ووضع نماذج نظيفة للبنية التحتية واقتصاد التدوير في الوقت نفسه.

60 - ويُتوقع أن يؤدي تحويل نظم الطاقة القائمة على مصادر الطاقة المتجددة إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 98 تريليون دولار بحلول عام 2050، مما من شأنه زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2,4 في المائة وإيجاد 42 مليون وظيفة إضافية على صعيد العالم⁽¹⁴⁾. ويمثل تشجيع انتشار الطاقة المتجددة والاستثمار في كفاءة الطاقة عملية كثيفة العمالة، الأمر الذي يعود بالفائدة أيضاً على سوق العمل.

61 - وإن أي انتعاش يجري تحقيقه كالمعتاد بالاستناد إلى نظم الماضي سيكون بمثابة فرصة ضائعة هائلة. فإعطاء الأولوية للاستدامة وحوافز النمو الخفيض الكربون والصناعة التحويلية المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد توفر للقطاع الخاص حلولاً تنافسية لخفض تكاليف الطاقة، وتوليد فرص عمل جديدة بسرعة، وزيادة الإنتاجية، مع الحد من انبعاثات الكربون وادخار المال.

62 - وفي حين أن العولمة تساعد على انتشار الملايين من برائن الفقر وأن الترابط بين الاقتصادات يعد مصدراً للقدرة على الصمود، يمكن أن يترتب عليها أيضاً أثر عكسي. فقد تجاوزت القيمة المضافة الأجنبية في الإنتاج نسبة 50 في المائة في معظم الاقتصادات قبل الأزمة، مع وجود روابط خلفية قوية في قطاع الصناعة التحويلية. وأظهر إغلاق الحدود وحظر السفر وغير ذلك من القيود المفروضة خلال الأزمة قابلية تأثر الإنتاج المحلي بإمكانية الحصول على المدخلات من مواقع بعيدة.

63 - وأدى تعطيل سلاسل القيمة العالمية خلال الأزمة إلى تكثيف الدعوات في البلدان الصناعية إلى تعزيز الطابع الوطني أو الإقليمي لسلاسل الإمداد. غير أن تكاليف تقصير سلاسل القيمة وتقلص حجم التجارة الدولية يمكن أن تكون مرتفعة، نظراً لضيق فوائد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، ووفورات الحجم، والتخصصات، وزيادة الإنتاجية.

64 - وبالنسبة للاقتصادات النامية والناشئة، سيؤدي ذلك إلى تقليل فرص الاستفادة من تدفقات رأس المال المرتبطة بالتجارة والوصول إلى الأسواق الدولية، ورأس المال البشري، والتكنولوجيات، والابتكار، والمعرفة. ومن ثم، فإن إمكانية البلدان النامية للتصنيع من خلال الارتباط بسلاسل القيمة العالمية قد تقل كثيراً إذا لم تُتخذ خطوات لتحقيق التوازن بين اتجاهات إعادة الإنتاج إلى بلد الأصل ومناهضة العولمة. ويزيد ذلك من أوجه عدم اليقين الأخرى المحيطة بالتجارة الدولية، والمنازعات التجارية، وتدهور آليات تسوية المنازعات القائمة على القواعد.

65 - ولمواجهة إمكانية تقصير سلاسل القيمة العالمية، يتعين على البلدان النامية أن تعزز قدراتها المحلية في قطاع الصناعة التحويلية. ومن شأن سياسات تعزيز الطلب، بوسائل منها التحويلات النقدية والمشتريات العامة وتشجيع صناعات معينة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، أن تساعد على التصدي لإخفاقات السوق وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية والابتكار، مع تعزيز الطبقة المتوسطة. وقد يكون ذلك أيضاً شرطاً مسبقاً لارتباط البلدان النامية مجدداً بسلاسل القيمة العالمية.

(14) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، *الآفاق العالمية للطاقة المتجددة: تحول نظام الطاقة عام 2050* (أبو ظبي، نيسان/أبريل 2020).

66 - وفي الحالات التي كانت فيها الصناعة التحويلية جزءاً من الشبكات المحلية والإقليمية، تمكنت الاقتصادات من الاستجابة بشكل أسرع مع واقع الحال الجديد الذي تسببت فيه الجائحة والتكيف معه بشكل أفضل، لا سيما المناطق التي توجد فيها شركات تمكنت من نقل المهارات إلى إنتاج سلع مختلفة. ولذلك ينبغي للبلدان النامية أن تعزز "المشاعات الصناعية"، أي المعارف والموارد (البحث والتطوير، والدراية، والبنية التحتية للصناعة التحويلية، وتطوير العمليات والمهارات الهندسية) التي تنشأ وتتمو بفعل التجمع والتفاعل المستمر بين دوائر البحث وأصحاب الصناعات التحويلية في قطاع صناعي تتطور فيه الابتكارات تطوراً سريعاً.

67 - وإن تنوع المنتجات وإيجاد مزيج متوازن من الصناعات يساهمان أيضاً في تعزيز القدرة على الصمود. فخلال أزمة كوفيد-19، تمكنت شركات الصناعة التحويلية من التكيف بوجه أفضل عندما استحدثت مشاعات صناعية تجمع بين القدرات في مجال الصناعة التحويلية وإمكانية الوصول إلى المواد الخام والأهم من ذلك، الوصول إلى المعرفة، فضلاً عن قدرات ضمان الجودة وتوحيد المعايير.

68 - وأثبت التاريخ الأهمية الحاسمة للتنسيق والتعاون وتعبئة التقدم العلمي والتكنولوجي، إلى جانب قدرات قوية في قطاع الصناعة التحويلية، في التصدي للتحديات المعقدة. وثمة أربعة جوانب ذات أهمية خاصة في هذا الصدد، وهي:

- (أ) أن العلم والتكنولوجيا والابتكار تسهم في التصدي للتحديات الصحية؛
- (ب) أن العلم والتكنولوجيا والابتكار هي الأساس لتطوير منتجات جديدة وصناعات جديدة وفرص عمل جديدة؛
- (ج) أن النظم الدينامية للعلم والتكنولوجيا والابتكار تتطلب تعاوناً وتنسيقاً قويين وفعالين بين الجهات الفاعلة في النظام؛
- (د) أن وجود نظام جيد الأداء في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار يتطلب دعماً فعالاً في مجال السياسات العامة.

69 - ولما كان الابتكار من الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي، من المتوقع أن تسهم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار أيضاً في تعزيز الانتعاش الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل من خلال إتاحة إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنويع الإنتاجي والارتباط بسلاسل القيمة العالمية التي ربما قد تكون مختلفة أو تغيير شكل الارتباط بها.

70 - وأعطت أزمة كوفيد-19 دفعة قوية للابتكار والتحول الرقمي. والواقع أن العالم شهد في الأشهر القليلة الماضية تحولاً رقمياً أكبر من أي وقت مضى خلال العقد الماضي. وأتاحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للكثير مواصلة عملياتهم أثناء فترات الإغلاق، كما ازداد بسرعة اللجوء إلى العمل عن بعد، والتداول بالفيديو، والحلقات الدراسية الشبكية، والتدريب على شبكة الإنترنت. ومن المتوقع أن يكون لتجربة هذا الحل القصير الأجل أثر طويل الأمد، بما يحدث ثورة في عالم العمل في مجالات عديدة.

71 - وعلى نحو مماثل، أبرزت الأزمة أيضاً فوائد التكنولوجيات المتقدمة للثورة الصناعية الرابعة. ومن منظور الشركات الرائدة، يمكن للتكنولوجيات الجديدة، مثل التشغيل الآلي، والذكاء الاصطناعي، والتحكم الآلي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، أن تقلل الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة ذات المهارات المتدنية في

مجال الصناعة التحويلية. ولن يقتصر أثر ذلك على سوق العمل، الذي يتعرض أصلاً للضغط بسبب جائحة كوفيد-19، بل سيشمل أيضاً المشهد الجغرافي للإنتاج، إذ يمكن توقع أن تصبح سلاسل القيمة ذات طابع إقليمي أكبر، وأن تقترب من أسواق المستهلكين النهائيين.

72 - بيد أن الأزمة أبرزت أيضاً عدم استعداد الجميع لقبول طريقة عيش أكثر اعتماداً على الرقمنة، مما يبرز أهمية التصدي للفجوة الرقمية الحالية، بما في ذلك عدم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والإنترنت، وكذلك الثغرات في المهارات. وربما أدت الضغوط الإضافية التي فرضتها الأزمة الحالية على البلدان النامية إلى زيادة تقليص قدرتها على الابتكار وتعزيز استيعاب التكنولوجيات المتقدمة، مما وسع الفجوة بينها وبين البلدان المرتفعة الدخل. وكذلك، يمكن أن تتأثر بذلك النساء والفئات الضعيفة الأخرى بشكل غير متناسب، نظراً إلى محدودية فرص الحصول على المهارات والأدوات الرقمية وازدياد خطر فقدان الوظائف.

73 - وبغية إعداد القوة العاملة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، سيتعين تعزيز برامج التعليم والتدريب، التي يتعين أيضاً أن تراعي على نحو أفضل متطلبات أسواق العمل. ونظراً لأوجه عدم اليقين المحيطة بالعواقب الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 من حيث إعادة تخصيص الموارد، سيكون من المهم الحفاظ على الوظائف القابلة للاستمرار على المدى المتوسط، مع تزويد العمال بفرص الانتقال إلى صناعات ذات آفاق أفضل على المدى الطويل. ويجب أيضاً تحسين الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للعاملين بموجب ترتيبات العمل غير النظامي وفي القطاع غير الرسمي.

74 - وكما أن المسؤوليات أصبحت أكثر وضوحاً. فمنذ الأزمة المالية في عام 2008، لوحظت عملية إعادة توازن تدريجية للعلاقة بين السوق الحرة والدولة. وتبرز حالة كوفيد-19 أهمية تمتع الدولة بالقدرات اللازمة لمواجهة الأزمات وحماية الناس واقتدار السوق الحرة إلى القدرة على خدمة الصالح العام. وأدى ذلك إلى نداءات من أجل تعزيز حماية سوق العمل، وتدعيم سلاسل الإمداد المحلية، والتغطية الصحية الشاملة. ومن المرجح أن تتولى الحكومات دوراً أكبر في توجيه جهود التعافي وفي التصدي لعدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي⁽¹⁵⁾.

75 - وأبرزت الأزمة أيضاً أن التعاون والتنسيق الدوليين ضروريان لمواجهة التحديات التي لا تعرف حدوداً. وفي مواجهة الجائحة، لا بد من تبادل المعلومات واتخاذ تدابير مشتركة وبذل جهود متعددة الأطراف لضمان إنتاج الأدوية الأساسية الميسورة التكلفة بكفاءة، وإتاحتها بسرعة وعلى نطاق واسع. ومن المهم أيضاً تبادل المعلومات وأفضل الممارسات لدعم تقييمات المخاطر والاستجابات السياساتية السليمة على الصعيد الوطني من الناحيتين الصحية والاقتصادية.

76 - وبينما يخرج العالم من أزمة من الأزمات، سيكون من الأهمية بمكان أن يستعد قبل حدوث أزمة أخرى. وسيكون التعاون الدولي والحوار المتعدد الأطراف أساسيين في التصدي لحالة الطوارئ الصحية الحرجة وغيرها من الأوضاع الهشة المعروفة، وفي بناء مستقبل أفضل. وتؤدي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دوراً بالغ الأهمية في إقامة الشراكات والآليات الدولية من أجل مستقبل شامل للجميع ومستدام.

(15) Dani Rodrik, "Making the best of a post-pandemic world", Project Syndicate (12 May 2020).

ثالثاً - استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ألف - مقدمة

77 - في إعلان ليما لعام 2013 (انظر GC.15/INF/4، القرار GC.15/Res.1)، جدد المؤتمر العام ولاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وعزف التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وأكد من جديد الدور الفريد الذي تضطلع به اليونيدو باعتبارها المنسق المركزي في منظومة الأمم المتحدة للتعاون الدولي في مجال التنمية الصناعية. كما أرسى الأساس للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

78 - وفي عام 2019، أكد إعلان أبوظبي من جديد تلك الولاية ووفر التوجيه للمضي قدماً في عقد من العمل. وسُلط الضوء على دور اليونيدو كمُنبر للتعاون على صعيد القطاع الخاص في الثورة الصناعية الرابعة، وكوكالة رائدة في العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025) (القرار 293/70).

79 - وفي حين لا يبقى سوى 10 سنوات لتحقيق خطة عام 2030، يستفيد التعاون في ميدان التنمية الصناعية مما توفره الدول الأعضاء من زخم متجدد ودعم قوي. وذلك أمر مهم، إذ يتعين على العالم أن يتصدى لاستمرار الفقر، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتفشي جائحة عالمية أدت إلى نشوء أزمة اقتصادية وزيادة البطالة، وتغير المناخ وتدهور البيئة، فضلاً عن ظهور ثورة تكنولوجية جديدة.

80 - والأزمات المتعددة تتطلب استجابة موحدة. ودور الأمم المتحدة لا يقبل الجدل، شأنه في ذلك شأن ضرورة أن تدعم الوكالات المتخصصة، مثل اليونيدو، الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود. فليس بوسع الحكومات بمفردها ولا القطاع الخاص بمفرده إيجاد حل للتحديات الواسعة النطاق الحالية.

81 - وتمثل اليونيدو منبر التعاون في مجال التنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة وتعمل على نحو وثيق مع شركائها. وإن اليونيدو، التي تلتزم تماماً بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تؤيد الإصلاح الذي بدأ عن طريق اتخاذ قرار الجمعية العامة 279/72 باعتباره تحولاً بعيد المدى من أجل تحقيق تعاون أكثر تماسكاً وتنسيقاً بين الوكالات.

82 - وتدعو اليونيدو إلى تنفيذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة تنفيذاً متوازناً وترحب بتنشيط نظام المنسقين المقيمين، الذي يعزز تواصل وتمثيل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، مما يؤدي أيضاً إلى تعزيز التعاون بين الكيانات.

83 - وقد أنشئت شراكات عمل مع معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي.

84 - وعلاوة على ذلك، وسعت اليونيدو نطاق عملها مع مصارف التنمية الدولية والإقليمية، والمنظمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، وطائفة واسعة من الشركاء من القطاع الخاص.

85 - وتعتمد اليونيدو في تنفيذ ولايتها الأولويات الاستراتيجية والأهداف البرنامجية المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2018-2021. والهدف الاستراتيجي المعلن هو توسيع نطاق نتائج تدخلات اليونيدو، وتحقيق تكامل أفضل بين الوظائف الأساسية الأربع، وهي: التعاون التقني؛ والوظائف التحليلية والبحثية والاستشارية المتعلقة بالسياسات؛ والوظائف المعيارية ر، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ وعقد الاجتماعات بشأن نقل المعارف والتكنولوجيا والشراكات والربط الشبكي والتعاون الصناعي.

86 - وبالنظر إلى الولاية الطويلة الأمد التي تضطلع بها اليونيدو في مجال تعهد الإحصاءات الصناعية على الصعيد العالمي، ودورها الفريد في النظام الإحصائي العالمي، فهي الوكالة المسؤولة عن ستة مؤشرات متصلة بالصناعة في إطار الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. وبموجب هذا الدور، تزود اليونيدو قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بما لديها من بيانات، وتسهم، في جملة أمور، في إعداد تقرير أهداف التنمية المستدامة الذي يصدر سنوياً.

87 - وتقدم الفروع الواردة أدناه لمحة عامة متوازنة، وإن كانت موجزة وانتقائية، عن التركيز البرنامجي لليونيدو على تحقيق خطة عام 2030. ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً في التقارير السنوية (انظر IDB.48/2 لعام 2019 و IDB.47/2 لعام 2018). <https://sustainabledevelopment.un.org/gsd2019>

باء - تحقيق الرخاء المشترك

88 - أحرز العالم في العقود الأخيرة تقدماً كبيراً في المجال المتعلق برفاه الإنسان وقدراته من المجالات التي يتناولها تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ولكن يظل الفقر أكبر تحد يواجهه العالم، فمكاسب التقدم الاقتصادي ليست موزعة على نحو متساوٍ. وتفاقم الأزمة الاقتصادية الحالية التي أعقبت جائحة كوفيد-19 من هذا الوضع.

89 - ولدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تسخر اليونيدو خبرتها الطويلة في مجال تحسين سلاسل القيمة الزراعية - الصناعية والارتقاء التكنولوجي، وتطوير المنشآت الزراعية والاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز سلامة الأغذية والحد من فقد الأغذية في مرحلة ما بعد الحصاد. ومن خلال تلك الجهود، تسهم اليونيدو في تحسين نقاط الدخول الواردة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مثل المنظومات الغذائية وأنماط التغذية.

90 - وتدعم اليونيدو الصناعات التحويلية الخفيفة للمساعدة على زيادة كل من الإنتاجية والمداخل على نحو مستدام، ولا سيما من خلال دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

91 - وإن إدماج النساء والفتيات في الأنشطة الإنتاجية التي تتطلب مهارات عالية وتدر أجوراً أفضل لا يزال يمثل أولوية. وتتيح طائفة من المبادرات الرامية إلى إيجاد فرص العمل ومباشرة الأعمال الحرة فرصاً جديدة للنساء والفتيات، وترسي الأساس لقطاع خاص نشط ومستدام.

92 - ولتحسين سلاسل القيمة المستدامة في الأعمال التجارية الزراعية ودعم إيجاد فرص العمل على نطاق واسع، تساعد اليونيدو على إنشاء مجتمعات زراعية صناعية متكاملة تشمل الأغذية والنظم الغذائية والجلود والأحذية والمنسوجات والملابس والخشب والنجارة والميكنة الزراعية والصناعات الإبداعية.

93 - وتركز برامج اليونيدو لما بعد انتهاء الأزمات وبرامجها المتعلقة بالأمن البشري على الأنشطة التي تعزز الانتعاش الاقتصادي وتعيد تأهيل البنى التحتية الزراعية أو الصناعية المدمرة وتنشئ إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزز المهارات من أجل زيادة الأهلية للتوظيف وتوفير فرص العمل، فتسهم بذلك في تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

جيم - النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

94 - تساعد اليونيدو البلدان النامية وقطاع الأعمال التجارية فيها على إيجاد فرص عمل لائقة والوصول بشكل أفضل إلى الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات واعتماد تكنولوجيات جديدة ومبتكرة، ذلك من خلال إسهامها في تحسين المجال المتعلق برفاه الإنسان وقدراته من المجالات التي يتناولها تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من التغير التكنولوجي السريع وعولمة الإنتاج والتجارة.

95 - وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجع اليونيدو على تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتنمية القدرات التنافسية للمجموعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وريادة المشاريع، وتعزيز التطور الصناعي.

96 - وتدعم اليونيدو تطوير الأسواق وجودة المنتجات، وضمان الامتثال للمعايير الدولية ومتطلبات السوق، والسعي إلى إقامة شراكات من أجل نقل المعرفة والتكنولوجيا، والقيام بالاستثمارات ذات الأثر، والربط الشبكي، والتعاون الصناعي.

97 - ويتم التأكيد على مشاركة أصحاب المصلحة في جميع المراحل: صياغة السياسات الصناعية الحديثة والأطر التنظيمية؛ وترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ وإسداء المشورة بشأن الأعمال التجارية المستدامة والبنية التحتية عالية الجودة؛ والتعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا؛ وتوفير خدمات تقييم الامتثال.

98 - وتقدم شبكة مكاتب تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا التابعة لليونيدو الخدمات لأولئك الذين يسعون إلى إنشاء تحالفات صناعية على النطاق الدولي، وتعمل بمثابة منبر للجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص من أجل إقامة علاقات تعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

99 - وتستخدم برامج وأدوات اليونيدو أيضاً لتعزيز التطور الصناعي على مستوى القطاعات والشركات، مثل قطاعات صناعة السيارات، والمنسوجات والملابس، وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية، والجلود، والإسمنت، والمستحضرات الصيدلانية. وتسهم نتائجها أيضاً في نقاط الدخول الواردة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي المتعلقة بالمنظومات الغذائية وأنماط التغذية، والاقتصادات المستدامة والعدالة، وتنمية المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها.

100 - وقد كانت رقمنة الصناعة، بما شمل التكنولوجيات الرائدة للثورة الصناعية الرابعة، في طليعة التحول الصناعي في السنوات الأخيرة، حيث أنها وعدت بإمكانات هائلة لزيادة القيمة المضافة والإنتاجية والكفاءة، ولكنها شكلت في الوقت نفسه تحديات للإدماج الاجتماعي وإمكانية الوصول في البلدان النامية.

101 - وإن اليونيدو، التي تعالج هذه المسألة من خلال خدماتها التحليلية والبحثية ووظيفة عقد الاجتماعات والتعاون التقني، تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في اعتماد التكنولوجيا الرقمية الحديثة⁽¹⁶⁾.

دال - حماية البيئة

102 - تمثل أزمة كوفيد-19 تذكيراً صارخاً بأنه يتعين على البشرية الاستعداد لمواجهة أزمات أخرى قد تحدث في المستقبل، أو لاتخاذ خطوات عاجلة لتجنب حدوثها. ويتغير المناخ بوتيرة أسرع من أي وقت مضى، وهذا يعني أنه من الأهمية بمكان أن ندرك ما ينتظرنا.

103 - وبالتالي، لا جدال بشأن ضرورة فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي والصحة البشرية. وفي حين أن الصناعة هي من أكبر مصادر انبعاث غازات الدفيئة، فهي أيضاً من أبرز مقدمي الحلول التكنولوجية وفرص العمل الشاملة للجميع والمراعية للبيئة.

104 - وتتصدر اليونيدو الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد تدوير أقدر على التكيف وأكثر مراعاة للبيئة، فتسهم بذلك في نقاط الدخول الواردة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والمتعلقة بالاقتصادات المستدامة والعادلة، وإزالة الكربون من مصادر الطاقة وإمكانية حصول الجميع عليها، والمشاعات البيئية العالمية، وتنمية المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها.

105 - وتساعد اليونيدو الحكومات والمؤسسات وقطاع الصناعة على تكييف أساليبها في الإنتاج على أفضل وجه والتحول نحو استخدام نظم إنتاج أنظف واقتصادات التدوير، ووضع حلول لمصادر الطاقة المستدامة واستخدامها بكفاءة. وتركز البرامج على تعزيز مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والمدن الذكية، والنقل المنخفض الكربون، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، والإنتاج الأنظف، ووضع برامج للإشراف على الموارد.

106 - وتدعم اليونيدو في سياق التعاون التقني نموذج اقتصاد التدوير وتشجعه. ويتجلى النهج الذي تتبعه اليونيدو لتعزيز اقتصاد التدوير في إنشاء المجمعات الصناعية الإيكولوجية وتحويل المناطق الصناعية القائمة إلى هذا النوع من المجمعات.

107 - ولطالما كان الإنتاج الأنظف المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد عنصراً هاماً في عمل اليونيدو، حيث أن الزيادات في الكفاءة من حيث العمليات والمنتجات والخدمات تحسّن إنتاجية الموارد وتحد من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المحلية والبيئة. وكنموذج من نماذج أعمال اقتصاد التدوير لإدارة المواد الكيميائية في هذا القطاع، فإن اليونيدو رائدة في مجال الإيجار الكيميائي.

108 - وتيسر اليونيدو أيضاً استدامة إمدادات المياه للصناعات، ولا سيما في المناطق التي تندر فيها المياه، حيث تجمع نُهج أصحاب المصلحة المتعددين بين الاقتصاد في استهلاك المياه وتحسين حفظ المياه.

109 - وتؤدي اليونيدو أيضاً، بفضل الخبرة التي اكتسبتها على مدى عقود، دوراً محورياً في مساعدة الحكومات على الوفاء بمتطلبات الاتفاقات الدولية.

(16) انظر، على سبيل المثال، اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام 2020: التصنيع في العصر الرقمي (فيينا، 2019).

- 110 - وقد ساهمت اليونيدو في إطار بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في التخلص التدريجي من أكثر من ثلث المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من العالم النامي.
- 111 - وتساعد اليونيدو الموقعين على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة على وضع خطط تنفيذ وطنية للحد من الملوثات الشديدة السمية أو القضاء عليها، وتوخي عمليات الإنتاج الأمثل، ولا سيما تلك المتعلقة بالمواد الخام المعاد تدويرها، وإنشاء مرافق وبرامج جديدة لإعادة تدوير النفايات وإدارتها.
- 112 - وبدعم من اليونيدو، تم خفض 49 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون وما يزيد على 90 000 طن من الملوثات في عام 2019.
- 113 - وتساعد اليونيدو أيضاً البلدان في تنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، مع التركيز أساساً على تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق، وهي تعمل الآن على الحد من استخدام الزئبق وانبعاثاته في العديد من القطاعات الصناعية، بما في ذلك حرق النفايات وصناعات الأسمنت.
- 114 - ودعماً للطاقة المتجددة، تشجع اليونيدو على إنشاء شبكات مصغرة قائمة على التكنولوجيات التي ثبتت فعاليتها وتتوفر لها مقومات البقاء، من قبيل المحطات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والطاقة الشمسية لأغراض التنمية المحلية والأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية.
- 115 - ولتعزيز الكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة، تركز اليونيدو على وضع السياسات والمعايير وبناء القدرات والتوعية وإبراز التكنولوجيات الجديدة. ويوفر برنامج اليونيدو لتكنولوجيات الطاقة النظيفة المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون آلية شاملة لنقل التكنولوجيا واستخدامها في الأطر المحلية.
- 116 - وتساعد اليونيدو على التعجيل بالاستفادة من التكنولوجيات المبتكرة في مجالي المناخ والطاقة النظيفة من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة باستخدام الابتكارات في مجال التكنولوجيا النظيفة لصقل منتجاتها وخطط أعمالها وربطها بالقنوات المحتملة للتمويل والاستثمار.
- 117 - ويوفر مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ الحلول التكنولوجية وبناء القدرات والمشورة بشأن السياسات والأطر القانونية والتنظيمية.
- 118 - وتدعم اليونيدو تشغيل الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة، وهي شراكة ثلاثية مبتكرة ومتعددة أصحاب المصلحة فيما بين بلدان الجنوب، لتعجيل التحول في استخدام الطاقة ومواجهة تغير المناخ في البلدان النامية.

هاء - تعزيز المعارف والمؤسسات

- 119 - وبما أن الالتزام "بعدم ترك أحد خلف الركب" يندرج في صميم خطة عام 2030، فإن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يجب أن تعود بالفائدة على جميع البلدان وجميع الشعوب وأن توفر فرصاً متكافئة وتوزيعاً عادلاً لفوائد التصنيع. ودعماً لذلك الهدف، تعد المعرفة أحد الأصول الاستراتيجية لليونيدو، وتمثل أحد أهم الإسهامات التي تقدمها إلى شركائها في التنمية.
- 120 - وبالنسبة لليونيدو، فإن تعزيز المعارف والمؤسسات يعني ما يلي:

(أ) النهوض بقاعدة المعارف التقنية والسياساتية والمعارف للمعيارية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

- (ب) بناء القدرات التحليلية والإحصائية وقدرات الإبلاغ؛
- (ج) تيسير الحوار بشأن السياسات؛
- (د) تعزيز العمل التقني والتحليلي المحدد القطاعات للبرامج القطرية وبرنامج الشراكة القطرية؛
- (هـ) تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء، وإدماج جميع الخدمات التي تقدمها اليونيدو.
- 121 - ويندرج بناء القدرات في صميم تدخلات اليونيدو. ومع دخولها السنة الثالثة من تنفيذ أولويتها الإدارية المتمثلة في التكامل والتوسيع، يساعد التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة على حفز توسيع نطاق النتائج وتكرارها وتكييفها واستدامتها بما يتجاوز المجموعات التي تتلقى مساعدة مباشرة.
- 122 - وتساهم زيادة المعارف والقدرات المؤسسية لدى أصحاب المصلحة في إحداث تغييرات في السلوك والممارسات. ويبين الشكل الثامن المجالات التي يمكن أن تحدث فيها هذه التغييرات، بما في ذلك في الممارسات التجارية والتكنولوجيات والسياسات.

الشكل الثامن

تعزيز المعارف والمؤسسات في إطار النتائج لليونيدو



المصدر: اليونيدو، التقرير السنوي لعام 2019 (فيينا، 2020)، ص 73.

123 - وسيظل تعزيز المعارف والمؤسسات أولوية استراتيجية لليونيدو في دعمها للدول الأعضاء من أجل توسيع نطاق النتائج الإنمائية وتكرارها واعتمادها والحفاظ عليها، لا سيما وأن العالم يبني مستقبلاً أفضل استناداً إلى الدروس المستفادة من أزمة كوفيد-19.

واو - نُهج الشراكة

124 - تواصل اليونيدو تنفيذ برنامجها للشراكة القطرية بوصفه حلاً شديداً للأثر في جعل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة واقعا في أفريقيا وخارجها.

125 - وقد بدأ العمل بالبرنامج لأول مرة في عام 2014، وشملت المرحلة التجريبية إثيوبيا وبيرو والسنغال وقيرغيزستان وكمبوديا والمغرب. وفي عام 2019، شرعت اليونيدو في وضع برامج جديدة لرواندا وزامبيا وكوت ديفوار ومصر، حيث تصاغ المجالات ذات الأولوية تحت قيادة الحكومات وبالتشاور مع الشركاء في التنمية. وقد أُحرز تقدم في التنفيذ والبرمجة في البلدان الرائدة الستة. فعلى سبيل المثال، أُحرز تقدم كبير في الشراكات وتعبئة الموارد فيما يتعلق بالمجمعات الصناعية الزراعية المتكاملة الأربعة في إثيوبيا، كما إن الأقطاب الزراعية الثلاثة في السنغال قيد التطور.

126 - وفي المستقبل، وبناء على الدروس المستفادة، سيتم توسيع نطاق البرنامج تدريجياً ليشمل بلداناً إضافية.

زاي - التصدي للجائحة

127 - كما هو مبين أعلاه، تشكل الصناعة جزءاً هاماً من الاستجابة للأزمة الصحية الملحة، من خلال توفير الإمدادات الحيوية وبناء مستقبل أفضل في وقت لاحق، على النحو المفصل في الفرع الثاني -باء أعلاه.

128 - وتهدف اليونيدو، من خلال إطارها للتصدي لجائحة كوفيد-19، إلى المساعدة على احتواء آثار الأزمة، والتصدي لحالات الطوارئ والتكيف معها، والتعافي في نهاية المطاف من الصدمة الاجتماعية والاقتصادية، مع اغتنام الفرصة لتحويل الاقتصادات إلى اقتصادات شاملة ومستدامة وقادرة على التكيف. وتقدم اليونيدو، على أساس احتياجات كل بلد على حدة وكجزء من الاستجابة على نطاق المنظومة، حزم الخدمات المتكاملة الثلاث التالية:

(أ) التدابير المتخذة في إطار "الإعداد والاحتواء" تشمل حماية القطاع الإنتاجي والعاملين فيه، وتنويع القدرات في قطاع الصناعة التحويلية، وتكييف الهياكل الأساسية لضمان الحصول على الإمدادات الحيوية؛

(ب) في إطار "الاستجابة والتكيف"، تسدي اليونيدو المشورة بشأن إعادة توجيه القدرات من أجل زيادة القدرة على التكيف، وحماية الشركات والأشخاص في الأجلين القريب والمتوسط، وتمويل جهود التعافي، وتحديد الأولويات القطاعية ووضع سياسات لتيسير الاستثمارات؛

(ج) في سياق المساعدة على "التعافي والتحول" بصورة شاملة ومستدامة، تسدي اليونيدو المشورة بشأن الحلول الذكية لقطاعات الصناعة والطاقة والنقل بهدف تحقيق تحول شامل نحو اقتصادات مرنة ومنخفضة الكربون من خلال مسارات التصنيع القائم على التدوير.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

129 - في الوقت الذي يدخل فيه العالم عقد العمل والإنجاز من أجل أهداف التنمية المستدامة، فإن التقدم المحرز خلال العقود الماضية في مجال التنمية معرض للخطر. وبينما لا تزال توجد أوجه عدم يقين بشأن استمرار انتشار الفيروس، فمن الواضح أن جائحة كوفيد-19 والإغلاق الاقتصادي قد تسببا بالفعل في معاناة وإرباك كبيرين لبلايين البشر.

130 - ويمكن استخلاص عدة دروس من هذه الأزمة. ويتمثل الدرس الأول في أن تحديات الحالية لا تعرف حدوداً وتؤثر على الجميع في كل مكان. والنتيجة الواضحة هي ضرورة توفر استجابة منسقة وعالمية.

131 - وإن الحاجة إلى تعددية الأطراف والتعاون الدولي، بما يشمل المؤسسات الدولية من قبيل الأمم المتحدة التي ضعفت تدريجياً بمرور الوقت، تشد أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن تتوفر في إطارهما السلطات والموارد الكافية.

132 - ويتمثل الدرس الثاني في أن أسس الازدهار هشة وأنه يتعين الاستعداد لمواجهة أزمات أخرى طال الحديث عنها ولكن يتم تجاهلها منذ وقت طويل. وسيكون أثر تغير المناخ شديداً وطويل الأمد وإذا طابع عالمي.

133 - وفي حين يعمل المجتمع الدولي وواضعو السياسات على التعافي والحد من الضرر، من الواضح أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تمثل استجابة قوية لأزميتي كوفيد-19 وتغير المناخ. وتمثل الأزمة الحالية فرصة فريدة للتغيير ولبناء مستقبل أفضل وأقدر على التكيف وأكثر شمولاً واستدامة.